|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **آمِنة بواشري بنت بن ميرة** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **توجـه القيـادات الاداريـة العربيـة في ظــل العولمــة دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من المديرين في القطاع المصرفي في : العراق ومصر والجزائر والأردن** | Thesis Title  |
| **1423 هـ 2002 م**  | Year |
| **"العولمة"، ظاهرة مسّت كل جوانب الحياة وانعكست آثارها على الأوضاع العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً . . . وأصبحت مجالاً حيوياً مرتبطاً بإدارة الأعمال بشكل مباشر، ويحتاج هذا المجال من البحث والدراسة ما يسدّ حاجة الباحثين والقيادات العربية إلى دراسة تحليلية مستندة إلى أصول البحث العلمي، لهذا تأتي هذه الدراسة لتتناول موضوع العولمة في أربعة دول عربية، وهي: العراق ومصر والجزائر والأردن، من أجل إبراز انعكاسات العولمة في توجهات القيادات العربية الإدارية نحو العالمية. وذلك بمعرفة خصائص المدير العالمي التي تتوفر في المدير العربي والتي حُدّدتْ بسبعة أبعاد: الثقافة، التفكير الاستراتيجي، اللغة، التقانة، الإبداع، التعلم المستمر، والتفاوض.هذه الأبعاد التي تتناولها الدراسة الحالية بالبحث المستفيض على وفق منظور عالمي، وُضِعت كجملة من المعايير التي من خلالها يمكن تصنيف المدير العربي على أنه مدير عالمي أم لا، ومن هنا جاءت المشكلة الرئيسة التي انطلقت منها الدراسة، وهي: هل المدير العربي هو مدير عالمي؟وكانت أداة البحث عبارة عن استمارة استبانة ضمت أبعاد الدراسة المتمثلة في خصائص المدير العالمي كمتغير تفسيري والتوجهات نحو العالمية كمتغير استجابي، وُزّعت على عينة من المديرين بالإدارات العليا في مصارف بالبلدان المذكورة سابقاً، ودامت مدة البحث سنتين.جاءت الدراسة في سبعة فصول، ثلاثة منها عبّرت عن الجانب النظري وتمّ فيه معالجة موضوع العولمة من كل الجوانب بالتركيز على عولمة الإدارة وعولمة الأعمال ـ تماشياً مع التخصص الذي جاءت فيه الرسالة.أما الفصول الأربعة الأخرى فقد تمّ فيها عرض لدراسات سابقة عربية وأجنبية، والتي لها علاقة بالدراسة الحالية. وكذلك المنهجية المعتمدة من أجل الوصول إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة. إذ تمّ عرض وتفسير نتائج تحليل البيانات والمعلومات المستخلصة من الاستبانة الموزعة على عينة البحث.وأخيراً الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وتتلخص في الآتي:- جاء بُعد الثقافة بالترتيب الثالث من بين أبعاد الدراسة الأخرى مما يعكس تقدماً ضئيلاً لهذا البعد على مستوى البلدان الأربعة مجتمعة. وهذا يعكس بدوره حاجة المبحوثين إلى التثاقف والتعايش مع الثقافات العالمية الأخرى.- بعد التفكير الاستراتيجي، بالرغم من تقدمه وتراجعه لدى البلدان المبحوثة، إلا أنه يُعد بعداً متراجعاً على مستوى البلدان الأربعة مجتمعةً، بما يعكس عدم سير نمط التفكير الاستراتيجي السائد لدى المدير العربي على فق التوجه نحو العالمية.- بُعد اللغة، يُعد بعداً متقدماً لدى البلدان المبحوثة، إذ أن هناك قناعة من طرف المبحوثين تؤكد ضرورة تعلم أكثر من لغة كمنطلق لاستيعاب التطورات العالمية وأسلوباً فعالاً للتفاهم والتعامل مع المتغيرات البيئية المتلاحقة.- جاء بُعد التقانة بالترتيب الثاني على مستوى البلدان الأربعة مجتمعة، بما يعكس تقدم هذه الأخيرة في هذا المجال، إلا أن حاجة المدير العربي لاستخدام التقانة الحديثة بطريقة تؤهله لممارسة دور مدير عالمي ما زالت قائمة.- الترتيب الخامس الذي احتله الإبداع يعكس حاجة المدير العربي إلى المزيد من القدرات الإبداعية التي تجعله قادراً على التحدي ودخول المنافسة العالمية بأفكار جديدة تكسبه الميزة التنافسية.- كذلك حاجة المدير العربي إلى المزيد من التعلم المستمر والمعرفة ورفع قدراته بالجديد التي يعكسها الترتيب السادس لبُعد التعلم المستمر على مستوى البلدان الأربعة معاً.- بُعد التفاوض جاء بالترتيب الأول بما يعكس امتلاك المدير العربي للقدرات التفاوضية التي تجعله ذا توجه عالمي. إلا أن المدير العربي في بعض البلدان، كالجزائر والعراق ـ على سبيل المثال ـ ما زال بحاجة إلى فهم آليات التفاوض التي تأخذ البُعد الدولي والعالمي بالاعتبار.- فيما يخص التوجه نحو العالمية، جاءت الأردن ومصر بالترتيب الأول والثاني على التوالي، أما الجزائر والعراق فجاءا بالترتيب الثالث والرابع. وهذا يعكس الانفتاح العالمي في الأردن ومصر، الأمر الذي أدى إلى فتح فروع عديدة لمصارف وشركات أخرى في العالم داخل هذين البلدين، وبالتالي تأثيرها على المصارف والشركات الوطنية فيهما. أما الانفتاح المتحفظ للجزائر والعراق على العالم فذلك انطلاقاً من التفكير السياسي لهذين البلدين الذي يصب في مصلحة المجتمع.** |  Abstract  |